

Distr.: General
7 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧
البندان ٥ (أ) و ٦ من جدول الأعمال

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٩ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي
الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد برعاية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،
الذي يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس
المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم فيما يتعلق بالتسييس غير المبرر للاستعراض الوطني الطوعي لأذربيجان في المنتدى
السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧.

فلقد أساءت أذربيجان استخدام عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية باللغة الأهمية لنشر
تحريف صارخ للتاريخ والوضع الراهن لحل نزاع ناغورنو - كاراباخ. وقيام أذربيجان، الدولة الغنية بالنفط
إلا أنها تعاني من الإدارة غير الكفؤة، بإلقاء اللوم على جارتها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخاصة
بها، محليا ودوليا على السواء، أصبحت ممارسة معتادة لها. بيد أن الأمثلة التالية تبين أن سجل باكو
البائس في مجال الحوكمة هو الذي ينبغي إلقاء اللوم عليه في فشل أذربيجان في رعاية شؤون سكانها
على النحو الواجب.

ففي الوقت الراهن، تعتمد أذربيجان على النفط والغاز في ٩٥ في المائة من صادراتها^(١).
وتلاحظ منظمة العفو الدولية أن "اقتصاد أذربيجان الذي يعتمد على النفط قد تأثر تأثرا عميقا بهبوط
أسعار النفط وانخفاض قيمة عملتها، المانات، لتفقد نصف قيمتها. وارتفعت أسعار الأغذية دون ارتفاع

(١) انظر الموقع <https://www.ft.com/content/b74409b2-be99-11e4-8036-00144feab7de?mhq5j=e1>.



معادل لها في الأجور“^(٢). ويلاحظ البنك الدولي، في الوقت ذاته، أن “أذربيجان شهدت كسادا اقتصاديا في عام ٢٠١٦... وارتفع معدل التضخم إلى ١٥,٦ في المائة سنويا، مدفوعا بصفة رئيسية بانخفاض قيمة المانات وارتفاع أسعار الأغذية محليا. وهبط الاستثمار والاستهلاك هبوطا حادا بسبب التخفيض الكبير في الاستثمارات العامة، والأزمة التي شهدتها القطاع المصرفي، وحدوث انخفاض في الدخل الحقيقي“^(٣). ويلاحظ البنك كذلك أن “الظروف الحالية لا يبدو أنها ستفضي إلى الحد من الفقر بقدر كبير“^(٣).

ووفقا لما أوردته منظمة “فريدوم هاوس”، تظل أذربيجان “دولة استبدادية إلى حد بعيد“^(٤)، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتخاذ السلطة التنفيذية المزيد من الخطوات الخيثة للقضاء على جميع أشكال النقد والمعارضة في ظل أزمة اقتصادية متصاعدة^(٤). ويتضمن مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، وهو منبر للتحقيقات والبلافات، سجلات مذهلة عن إساءة استخدام الأموال العامة من قبل النخبة الحاكمة في أذربيجان^(٥).

وسجل أذربيجان في مجال حقوق الإنسان سجل بائس بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال، أصدرت منظمة رصد حقوق الإنسان حكما صريحا بشأنها فقالت: “تواصل حكومة أذربيجان شن حملة قمع شرسة على منتقديها ومعارضيه. وقد اختفى تقريبا الحيز المتاح للنشاط المستقل والصحافة الناقدة والنشاط السياسي للمعارضة نتيجة الاعتقالات وأحكام الإدانة التي طالت العديد من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وكذلك بفعل القوانين واللوائح المقيدة لأنشطة الجماعات المستقلة وقدرتها على الحصول على التمويل“^(٦).

وفي عام ٢٠١٥، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها البالغ من أن “التعذيب وإساءة المعاملة يُستخدمان بانتظام على أيدي موظفي إنفاذ القانون والمسؤولين عن التحقيقات، أو بتحريض منهم، أو بموافقتهم، وذلك في الغالب بغرض انتزاع اعترافات أو معلومات لاستخدامها في الإجراءات الجنائية“ (انظر الفقرة ٨ من الوثيقة CAT/C/AZE/CO/4). وتشكل تلك الممارسات إساءة لاستخدام السلطة وانتهاك لسيادة القانون التي وافقت أذربيجان على الامتثال لها.

ويتضمن التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان قائمة بالمشاكل العامة الواسعة في أذربيجان، التي حددت خلال بعثة المقرر الخاص إلى أذربيجان في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر الوثيقة A/HRC/34/52/Add.3). ويبين التقرير عيوب خطيرة فيما يتعلق ببيئة المجتمع المدني والقمع المكثف الذي تتعرض له. ويُفاد بأن النظام السياسي أخذ يتسم بالاستبداد بصورة متزايدة، ويسود اعتقاد واسع النطاق بأن الفساد أصبح متوطنا ومؤسسيا بشكل متعمق، ليتدخل جميع مجالات الحياة العامة، في ظل شبكات المحسوبية السياسية المتجذرة وانتشار حالات تضارب المصالح التي ترتبط بالنخبة السياسية ارتباطا وثيقا. ويساور المقرر الخاص قلق عميق إزاء

(٢) انظر الموقع <https://www.amnesty.org/en/countries/europe-and-central-asia/azerbaijan/report-azerbaijan>.

(٣) انظر الموقع <http://pubdocs.worldbank.org/en/187821492616164862/Azerbaijan-Snapshot-19Apr2017.pdf>.

(٤) انظر الموقع <https://freedomhouse.org/report/nations-transit/2016/azerbaijan>.

(٥) انظر الموقع <https://www.occrp.org/en/corruptistan/azerbaijan/>.

(٦) انظر الموقع <https://www.hrw.org/europe/central-asia/azerbaijan>.

أعمال التخويف التي تواجه أسر وأقارب المدافعين الذين ينفذون نشاطهم من الخارج، حيث انطوى ذلك في بعض الحالات على توجيه تهمة جنائية لأولئك الأقارب. ويخلص التقرير إلى أنه "خلال السنوات القليلة الماضية، ظل المجتمع المدني في أذربيجان يواجه أسوأ وضع منذ استقلال البلد" وأن المقرر الخاص "يشعر بالجزع لملاحظة أن المدافعين عن حقوق الإنسان يعملون في بيئة تتسم بالتجريم ومقيدة بشدة على نحو متزايد" (المرجع نفسه، الفقرة ١١١). علاوة على ذلك، يفيد المقرر الخاص بأن "المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون للخطر بشكل متزايد ولا يشعرون بالأمان بسبب التشريعات التقييدية على نحو متزايد، وانعدام فرص الوصول إلى العدالة، وإجراءات التجريم التي تتخذها السلطات الحكومية" (المرجع نفسه، الفقرة ١١٤).

وإقراراً بأن القمع الذي تمارسه أذربيجان على المجتمع المدني يتعارض مع التزاماتها، فإن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهي تحالف دولي يدعو إلى تحسين الحوكمة في البلدان الغنية بالموارد، علقت عضوية البلد بسبب عدم امتثاله لمعايير المبادرة والقيم التي ألزم نفسه بها^(٧). وكانت تلك هي المرة الأولى التي اتخذت فيها المبادرة هذه الخطوة ضد أي بلد. وبالمثل، فإن اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومات المفتوحة، وهي مبادرة متعددة الأطراف ترمي إلى الحصول على التزامات ملموسة من الحكومات بتعزيز الشفافية والحوكمة، صوتت تأييداً لتعليق عضوية أذربيجان بسبب وجود مسائل أساسية مقلقة لم تُحل، "تتعلق تحديدًا بالقيود على بيئة عمل المنظمات غير الحكومية"^(٨).

وسيقضي الأمر زيادة عدد صفحات هذه الرسالة بقدر كبير لتوفير سجل للحجم المروع من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في أذربيجان. وقد دعت منظمات حقوق الإنسان والجماعات المناهضة للفساد، بما في ذلك منظمة العفو الدولية^(٩) ومنظمة الشفافية الدولية^(١٠)، مراراً وتكراراً، إلى إجراء تحقيق مستقل في الأموال المشبوهة التي مصدرها أذربيجان والتي تؤثر في عملية صنع القرار في المحافل الدولية. وفي الآونة الأخيرة، بدأ مجلس أوروبا تحقيقاً في فضيحة فساد تتعلق بأذربيجان^(١١). ويمثل ذلك دليلاً آخر على سياسات أذربيجان المزعجة للغاية، التي تمثل عقبة أساسية أمام تحقيق التنمية المستدامة في البلد.

(٧) انظر الموقع <https://eiti.org/azerbaijan>.

(٨) انظر الموقع <http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/attachments/OGPSteeringCommitteeResolutiononAzerbaijan-2.pdf>.

(٩) انظر الموقع <https://www.amnesty.org/en/documents/eur55/5556/2017/en/>.

(١٠) انظر الموقع <http://transparency.eu/coe-vote-buying/>.

(١١) انظر الموقع <https://www.occrp.org/en/daily/6523-council-of-europe-begins-internal-corruption-probe-over-azerbaijan>.

وخلال سنوات الازدهار النفطي، أنفق الكثير من الإيرادات الجديدة على مشاريع مترفة وعروض بذخية مشكوك في جدواها^(١٢). ”وارتفعت الميزانية العسكرية لتصل إلى حوالي ٤ بلايين دولار سنوياً، في حين أن قطاعات أخرى، خاصة تلك التي تتسم بأهمية رئيسية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي، تلقت قدراً أقل بكثير من الاستثمارات“ (المراجع نفسه).

وفي تقارير أذربيجان المقدمة في سياق عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية، فإنها تقوم مرة أخرى بمحاولة متعمدة لإنكار مسؤوليتها عن سياساتها. وتعتمد سلطات أذربيجان، لإخفاء إخفاقاتها الضخمة، إلى إلقاء اللوم على أرمينيا، لنشر الكراهية ضد الأرمنيين وإبدائهم على نحو ملائم لأغراضها في صورة ”العدو المفيد“. وتلك حيلة خادعة ولا يمكن لها بالتأكيد أن تستمر.

وعلى الدوام ظل يجري إبلاغ المجتمع الدولي بسياسة الكراهية والتمييز ضد الأرمنيين التي تُتبع في أذربيجان على المستوى الحكومي وتوجيه انتباهه إليها. وفي التقرير الذي نشرته في عام ٢٠١٦ اللجنة الأوروبية مناهضة العنصرية والتعصب، وهي هيئة مستقلة لرصد حقوق الإنسان أنشأها مجلس أوروبا، تقول اللجنة: ”فيما يتعلق بالحالات العديدة لخطاب الكراهية الموجه ضد الأرمنيين، من الواضح أنها تشكل جزءاً من سياسة لزيادة التصلب في المواجهة فيما يتعلق بالنزاع على ناغورنو - كاراباخ“^(١٣). وتعرب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٦ عن تقارير أذربيجان، عن قلقها إزاء تكرار استخدام السياسيين للعبارة التحريضية بشأن نزاع ناغورنو - كاراباخ، دون أن يعاقبوا على ذلك، وما يخلفه ذلك من أثر سيئ على انطباع الجمهور عن الأشخاص المنحدرين من أصل أرميني (انظر الفقرة ٢٧ من الوثيقة CERD/C/AZE/CO/7-9).

وترحب أرمينيا بالدعم الثابت والمستمر من منظومة الأمم المتحدة والأمم العام للصيغة المتفق عليها للمفاوضات من أجل التسوية السلمية لنزاع ناغورنو - كاراباخ تحت رعاية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشكل دعم المجتمع الدولي الموحد للمفاوضات أمراً بالغ الأهمية لتفادي محاولات البحث عن وساطة وتقديم تفسيرات ملتوية لأسباب النزاع ونتائجه.

وأطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البندين ٥ (أ) و ٦ من جدول الأعمال، وكذلك بوصفها وثيقة رسمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(توقيع) زُهراب مناتساكانيان

السفير

الممثل الدائم

(١٢) انظر الموقع <http://carnegieeurope.eu/2016/09/23/azerbaijan-at-twenty-five-new-era-of-change-and-turbulence-pub-64671>.

(١٣) انظر الموقع <http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/Country-by-country/Azerbaijan/AZE-CbC-V-2016-017-ENG.pdf>.